تداعيات العدوان الاسرائيلي على لبنان (1 من 2)

الخطر الشيوعي والخطر الشيعي والخطر السني

انيس فوزي قاسم *

■ لا زالت اثار الحرب التي شنتها اسرائيل على لبنان تحدث ترددداتها داخل المجتمع الاسرائيلي، قيادة وشعباً، ولم تستطع الفضائح التي لحقت بالرئيس كتساف ورئيس الوزراء اولمرت وغيرهما ان تغطي على المشاحنات التي تجري في الساحة الاسرائيلية بين القيادات السياسية والعسكرية وقادة الرأي، وهي في فحواها تنصبّ على جوانب القصور في ادارة تلك الحرب والبحث عن سبل تصحيح مسيرة الدولة العبرية. أما على الجانب العربي، فان القيادات وقادة الرأي ما زالوا يتلهون بمقولات سفسطائية واطروحات غريبة عن الهمّ العام.

ان اشدّ هذه المقولات فساداً هو التهويل، بل واحياناً الندب واللطم على نموّ «الخطر الشيعي»، وبعض كتاب البلاط يخفي هذه المقولة بشعار «النفوذ الاقليمي» وامتداده من ايران الى حزب الله الى حماس مروراً بسورية. وبداية، يجب ان نسلّم بواقع ان للدول مصالح واهتمامات وسياسات تسعى الى تحقيقها، وهي واقع ينطبق على الدول الكبرى وعلى الدول الصغرى على حدّ سواء، وهذا قول يصحّ في دول كالولايات المتحدة واسرائيل وايران وغيرها من الدول. وفي الحالة العربيه، فان الانهيار شبه الكامل لمنظومة الدول العربية وانسحابها الى حدودها القطرية والتقوقع على ذاتها واختصار همومها بالمحافظة على النظام القائم فيها، ترك المجال العربي برمته فارغاً، مما من شأنه ان يفسح هذا المجال لأي قوة دولية أو اقليمية لملء هذا الفراغ. فاذا تحركت امريكا او اسرائيل او ايران لملء هذا الفراغ فان ذلك يكون ـ وبغض النظر عن رغباتنا الوطنية او القوميه ـ مسألة طبيعية في مجال العلاقات الدولية. واذا كان هذا هو واقع الحال، فمن هو الاقلّ خطراً على الدول العربية: امريكا او اسرائيل او ايران؟

وقبل الاجابة على هذا السؤال، يجب استدعاء ما سبق في تاريخ المنطقة العربية من التلويح بالخطر الشيوعي في اواسط القرن الماضي، وكان جون فوستر دالاس، وزير خارجية الولايات المتحدة آنئذ يأتي الى المنطقة لتسويق مشاريع واحلاف عسكرية (مثل حلفً السنتو وحلف بغداد) لتطويق الخطر الشيوعي. وكانت الناس في بلادنا ـ وعلى امتداد العالم العربي ـ تتلمس المخاطر المحيطة بها، فلا تجد الاّ الخطر الصهيوني الذي لا زال يتمدد في الجسم العربي الرخو. وكانت الناس تبحث عن الخطر الشيوعي فلا تجد له آثاراً ولم تشعر بتهديدات تأتيه من المعسكر الشيوعي، بل العكس، كانت تشعر ان المعسكر الشيوعي هو الذي قام بتسليح سورية ومصر، وهو الذي قام بتمويل السدّ العالي، وهو الذي وقف الى جانب مصر في عدوان 1956. وخلص الناس بسرعة الى نتيجة مؤداها ان التلويح بالخطر الشيوعي لم يكن الاّ ورقة التوت التي تتستر بها بعض اجنحة النظام العربي لاستسلامها الى النفوذ الانجلو ـ امريكي، ومغازلتها للكيان الصهيوني الوليد.

واسقاطاً على الوضع الراهن، فان التلويح بالخطر الشيعي ليس الاّ ذريعة للتستر على الاستسلام ـ وهذه المرّة على نحو علني ـ للغزوة الاسرائيلية والعنجهية الاسرائيلية التي قادت حرباً قذرة ضد المدنيين في لبنان. وقد وصل الاستسلام الى درجة البذاءة وذلك حين افتى بعض شيوخ البلاط بانه لا يجوز الدعاء لحزب الله بالنصر في خطب ايام الجمعة. فهل تبلغ البذاءة درجة يطلب فيها من امام المسجد الدعاء بالنصر للقوات الاسرائيلية؟! وهل يعقل ان يكون التردي العربي الرسمي قد وصل الى المرحلة التي قال فيها احد الزعماء العرب علانية ان بعض الرسميين العرب كان يتصل بالاسرائيليين اثناء العدوان على لبنان ويقولون لهم: «يعطيكو العافيه!!» وقد اكد ايهود اولمرت هذا المعنى في اكثر من مناسبة.

وفي غياب الوجود العربي كقوة اقليمية، لا أحد يستطيع ان يساوي بين الخطر الامريكي الصهيوني من جهة والخطر الايراني المزعوم من جهة اخرى. ان الولايات المتحدة، وبعد تجاربها في البلقان ودول امريكا اللاتينية والعراق وافغانستان، لم تدخل ارضاً الاّ افسدتها، وبعد تجربة العرب مع الحركة الصهيونية الاستيطانية، فانه من الثابت ان الصهيونية لا تقبل من العرب الاّ استسلاماً تاماً وشاملاً وكاملاً وقد ضربت بكل المبادرات والاتفاقيات عرض الحائط. ومن اراد الاستزادة، فلينظر الى ما يجرى على الساحة الفلسطينية يومياً. وهكذا، لم يبق الاّ الخيار الايراني، الذي هو ـ في غياب قوة عربية ـ كخيار يمكن التعامل معه في وجه الخطر الامريكي الصهيوني. ومن البديهي القول ان هذا ليس هو الحل الامثل، ولكنه البديل الاقلّ سوأة. فالروابط الايرانية العربية اقوى بكثير مما يربط العرب بالولايات المتحدة وبالمستوطنة الصهيونية المتوحشة المسماه «اسرائيل»، وأتمنّى على الذين يلوحون بالخطر الشيعي ان يستعدوا للاجابة على مقولات قد يطرحها البعض الذين قد يلوحون بـ«الخطر السني» الذي يبدو وانه في حلف عضوي مع الولايات المتحدة واسرائيل. فاذا صدق ما قاله ذلك الزعيم العربي وأيدّه في ذلك ايهود اولمرت، مع ما سبق ذلك من ملامة لحزب الله على «مغامرته»، ألا يبدو وان «خطراً سنياً» يحدق بالقضايا العربية الاساسيه؟ وبعد، فهل تصادم السنة والشيعة هو البديل عن الاصطفاف لمقاومة الخطر الصهيوني؟!

ولا بدّ من الاشارة الى انه اذا كان حزب الله في ادائه الرائع امام الهجمة الاسرائيلية الشرسة هو انتاج ايراني، فان في ذلك مدعاة لتعزيز التعاون العربي مع ايران. واذا لم يتردد وينستون تشيرشل «في التحالف مع الشيطان» لأجل انكلترا، فلماذا يتردد العرب في التحاور مع ايران حتى، وعلى افتراض انها شيطان، في سبيل قضيتهم الاولى ـ فلسطين؟! وقد يحاول البعض سحب الممارسات الهمجية لبعض عناصر الشيعة في العراق على ما يجري في الساحة اللبنانيه، الاّ ان هذه المقاربة في غير محلها، ذلك ان ليس جميع السنة هم «جماعة بن لادن» أو «جماعة الزرقاوي». وأثبت حزب الله انه بعيد عن الطائفية وهو اثبات استقام مع التجربة القاسية، ولا زال يناضل حزب الله لاقامة دولة وطنية لبنانية بعيدة عن التقسيم الطائفي وبعيدة عن ملوك الطوائف.

ويستتبع الحديث عن ايران والخطر الشيعي، التعرّض للبرنامج النووي الايراني ومخاطره. من الثابت والمؤكد ان ايران لم تخلّ بأية التزامات دولية تفرضها الاتفاقيات ذات العلاقة بالبرامج النووية، وتؤكد ذلك وكالة الطاقة الذرية. ومن الثابت والمؤكد كذلك ان تجارب ايران الحالية هي لأغراض سلمية وهذا يقع ضمن حقوقها المعترف بها دوليا، ولذا فان التهويل بالخطر النووي الايراني هو تهويل لا مبررّ له وهو احدى المخابث الدعائية الامريكية الاسرائيلية. ثمّ ـ وعلى افتراض ان ذلك سوف يمكّن ايران من انتاج قنابل ذرية في المستقبل، فان ذلك يجب ان يكون حافزاً لرموز النظام العربي لشنّ حملة منظمة وقوية لتجريد اسرائيل من سلاحها النووي الذي تمتلكة حالياً. ومن الاولى لرموز النظام العربي التصدي لخطر قائم فعلاً عن التصدي لخطر محتمل، اذ ان الخطر الايراني، على فرض وجوده، يظل خطراً يقع في دائرة الاحتمال ويبقى يتأرجح بين الفشل والنجاح، بينما الخطر الاسرائيلي خطر قائم فعلاً فهي تمتلك في ترسانتها ما لا يقل عن مائتي قنبلة ذرية، وقد فضح فعنونو قدرات اسرائيل النووية ونال عليها حكماً قضائياً طويلاً ولا زال يعاني من الملاحقات المخابراتية الاسرائيلية. فأيّ الخطرين اكثر تهديداً للعرب؟

ولا جدال في انه في غياب سياسة تجرد منطقة الشرق الاوسط من الاسلحة النووية والاسلحة الاخرى ذات الدمار الشامل ـ وهو الحل الامثل ـ فان تملك ايران لسلاح نووي سوف يقلل من فعالية السلاح النووي الاسرائيلي. ولنذكر ان الولايات المتحدة ارتكبت اولى الجرائم في ضرب هيروشيما بالقنبلة الذرية حين لم يكن لدى الاتحاد السوفياتي سلاحاً مماثلاً، اما وانه قد امتلك هذا السلاح فيما بعد، مع صواريخ قادرة على حمله الى الولايات المتحده، فان هذه الاخيرة مارست الرشد والعقلانية في تصرفاتها. والان، وبعد انحلال الاتحاد السوفياتي، نرى انهياراً كاملاً لمنظومة القوانين الدولية وانفلات الولايات المتحدة من عقالها، بدءاً بالعودة الى تبنّي نظرية «الضربة الاستباقية»، وهو اجهاض للماده (51) من ميثاق هيئة الامم، والضرب حيثما ارادت دون تفويض من مجلس الامن، كما حصل في حربها ضد العراق والسطو على بتروله، الى آخر تقليعات الرئيس بوش الذي اعلن مؤخراً عن سيادة امريكية كاملة في الفضاء ومحذراً أي دولة اخرى من الوقوف في طريقها، وهذا اخلال بمعاهدة دولية تتعلق بالسيادة في الفضاء للعام 1967. ولو كان الاتحاد السوفياتي لا زال كما كان، لما رأينا هذه العربدة الامريكية. وما يقال عن هذا الوضع، يمكن ان يقال عن العربدة الاسرائيلية. فلو ملكت أي من الدول العربية سلاحاً ذرياً لكانت اسرائيل اكثر عقلانية وأقلّ صلفاً. أما وان لا دولة عربية قادرة على امتلاك هذا السلاح، فان امتلاك ايران له ـ على فرض صحة الادعاءات الامريكية والاسرائيلية ـ سوف يساعد النظام العربي في تحسين موقعه ومركزه ويشدّ من أزره في مواجهة هذا الخطر الصهيوني الداهم. ومن قال ان النظام العربي يتكىء في وجوده على علاقاته مع الولايات المتحدة، فان الجواب على ذلك هو «انظروا ماذا حلّ بشاه ايران..!!».

* محامٍ مقيم في الأردن

لماذا يطالب الاوروبيون تركيا الاعتراف بمذابح الارمن؟

محمد خليفة*

■ العالم يسير قُدماً كل يوم نحو التفكك، ويزداد اتساعاً وشقوة في مشارق الارض ومغاربها، حتى ليوشك ان يشمل كل دولة وفرد بسبب غياب البُنية الانسانية، والتي من نتائجها ان الكينونة البشرية بدات تواجه كلها مصير واقع الخوف والقلق والخطيئة والنزعة الفردية، والجدل الطويل الذي ثار قديماً يثور حديثاً حول الاحداث والوقائع التاريخية والاوضاع التي تنصف اطرافاً وتنتقص من اطراف على اختلاف الامكنة والازمان، تثقل الواقع في علاقاتها وايحاءاتها التي تعرض فيها قضايا كبرى. وآخرها ما اشار اليه الرئيس الفرنسي جاك شيراك خلال زيارة قام بها الى ارمينيا في 2006/9/30، حين قال، انه يجب «على تركيا ان تعترف بارتكاب مجازر ابادة بحق الارمن قبل ان تتمكن من الانضمام الى الاتحاد الاوروبي». والواقع انه لا يمكن فهم كلام شيراك هذا الاّ في اطار الهجوم الغربي على الاسلام كديانة والاسلام كشعوب منذ احداث 11 ايلول (سبتمبر) 2001. هذا الهجوم الذي تصاعدت وتيرته بعد خطاب بابا روما الاخير في المانيا الذي انتقد نبي الرحمة محمد (صلى الله عليه وسلّم)، وزعم انه جاء بعقيدة سيئة ولاانسانية. وكان من المفترض الاّ ينساق رئيس فرنسا الى معترك الخصام مع العالم الاسلامي، لان فرنسا وان كانت دولة كاثوليكية، الاّ انها تتبنى العلمانية كنهج للمجتمع والدولة، وهو نهج تفاخر به امام العالم. لكن شيراك نقض ميثاق العلمانية وقرر خوض غمار الحرب الدينية ضد المسلمين تحت راية بابا الفاتيكان، فكان هذا الموقف العدائي من تركيا بداية دخوله هذه الحرب. وكانت تركيا قد خلعت جلدها الشرقي الاسلامي، وهي مرغمة، بعد انهزامها في الحرب العالمية الاولى عام 1918، حيث عمد يهود الدونمة الذين سرقوا السلطة فيها بتواطؤ مع بريطانيا الى الغاء الخلافة العثمانية. واقام كبيرهم مصطفى كمال جمهورية تركيا العلمانية عام 1923، وسلخ تركيا من محيطها الاسلامي والحقها باوروبا والغرب. وبسبب خلفية الحكم فيها، فقد قبلت الولايات المتحدة بانضمامها الى حلف شمال الاطلسي عام 1951، والذي هو حلف مسيحي غربي، واندفع الكماليون الحاكمون في تركيا للسير اكثر نحو اوروبا فتقدموا بطلب انضمام الى السوق الاوروبية المشتركة عام 1965. لكن طلبهم تمَّ تاجيله بدعوى دراسته، ومن ثم عندما تحولّت السوق الاوروبية المشتركة الى اتحاد بين الدول الاوروبية في الثمانينيات من القرن الماضي، اعادت الحكومة التركية تجديد طلب انضمامها الى هذا الاتحاد، لكن الاوروبيين اجلّوا هذا الطلب، وعلى الرغم من تجاهل الاوروبيين الواضح للاتراك ولطلباتهم، ظلّ الكماليون في تركيا مصرّين على الالتحاق باوروبا، ولم تنقطع آمالهم في ان تصبح تركيا عضواً في الاتحاد الاوروبي لكي يذوب شعبها المسلم بشكل نهائي في الفضاء الاوروبي المسيحي وينقطع امل الاتراك في العودة الى الاسلام كمجتمع، والاسلام كدولة. لكن الاوروبيين، ورغم تشجيعهم للنهج العلماني في تركيا، ظلوا يتوجّسون خيفة منها، لانها دولة اسلامية كبيرة فيها نحو سبعين مليون نسمة، ومساحتها نحو 800 الف كيلومتر مربع. وهي وان كانت مستسلمة الآن للنهج الكمالي، فانه لا احد يستطيع ان يضمن استمرار هذا النهج فيها الى الابد. ولذلك، فقد وافق الاوروبيون عام 2004 على دخول عشر دول من اوروبا الوسطى والشرقية الى اتحادهم كانت في معظمها دولاً شيوعية في الوقت الذي رفضوا فيه من جديد دخول تركيا. وقد احتجت الحكومة التركية على ذلك، واعلن رئيس وزرائها رجب طيب اردوغان ان الغرب يعادي تركيا لانها دولة مسلمة، الاّن الاوروبيين وخوفاً من انفضاح كذبهم امام العالم حول الديمقراطية والليبرالية، ادعوا انهم لا يعادون تركيا بصفتها دولة اسلامية، بل لانها دولة غير ديمقراطية وعليها لكي تنال «شرف» الانضمام الى اتحادهم ان تعترف بحقوق الاقليات كالاكراد والعلويين والمسيحيين واليهود، وان تلغي عقوبة الاعدام، وان ترتقي باداء مؤسساتها الاقتصادية الى مستوى الاداء في دول الاتحاد. ووافق الاتراك على هذه الشروط وانجزوا الكثير منها، وعندما راى الاوروبيون جديّة الاتراك في تطبيق ما طلب منهم، كان لا بدّ من خلق مشكلة اخرى امام تركيا. فاتفقوا فيما بينهم على اثارة قضية مذابح الارمن في وجهها. وتولى الرئيس الفرنسي، الذي تحمّس ضد الاسلام بعد خطاب البابا، الحديث عن هذه المذابح وعن ضرورة اعتراف تركيا بارتكابها كشرط لدخولها الى الاتحاد الاوروبي. ولا شك ان هذا الشرط، شرط تعجيزي وفوق طاقة احتمال تركيا التي كانت وما تزال ترفض الاعتراف بارتكابها لتلك المذابح. لكن ما هي قصة هذه المذابح؟

يروي الارمن انه في القرون الوسطى ظهرت دولتان ارمينيتان، واحدة في منطقة القوقاز وهي ارمينيا الحالية، واخرى في منطقة كيليكيا الواقعة شمال مدينة حلب على الحدود بين تركيا وسورية. وقد سقطت هذه الدولة بيد السلاجقة الاتراك بعد احتلالهم لآسيا الصغرى عقب معركة منزيكرت عام 1071 التي انهزم فيها البيزنطيون، ومن ثم اصبحت كيليكيا ضمن امبراطورية الاتراك العثمانيين. وعندما اندلعت الحرب العالمية الاولى عام 1914 ودخلت تركيا فيها الى جانب دول الوسط (المانيا والنمسا) وضد الحلفاء (فرنسا وبريطانيا وروسيا)، كان الارمن في كيليكيا وهم من الارثوذكس يزودون روسيا الارثوذكسية بمعلومات عن الجيوش التركية، لان روسيا وعدتهم بان تبني لهم دولة مستقلة. وقد اكتشفت حكومة الاتحاد والترقي الماسونية التركية خيانة الارمن للدولة العثمانية، فقررت الانتقام منهم. ويدعي الارمن، ان الجيش التركي، قتل في الاعوام 1914 و1916 عشرات الآلاف من الارمن ودمرّ مئات القرى والبلدات، وهجرّ عشرات الآلاف الآخرين من ديارهم. وقد التجأ هؤلاء الى سورية ولبنان وفلسطين والاردن وبعضهم سافر الى مصر. ومنذ ذلك الوقت، ظل الارمن يطالبون بالعودة الى ديارهم في كيليكيا، وظلت تركيا ترفض الاعتراف بهم وترفض الاعتراف بانها مسؤولة عن تهجيرهم. وهي بدون شك، لن تعترف ان شرط شيراك هذا سيكون النهاية لمطامح تركيا الاوروبية، كما انه لن يكون النهاية لحكم يهود الدونمة في تركيا. فالقسطنطينية تُفتح مرتين ـ كما اخبرنا الصادق الامين النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وقد فتحها في المرة الاولى محمد الثاني العثماني عام 1452، وسيفتحها المسلمون مرة اخرى في آخر الزمان. انها الحقيقة، حقيقة الناموس في عالم الحياة والاستئثار بقدر الامة وتاريخها.

* كاتب من الامارات
البريد الالكتروني: medkhalifa@maktoob.com
الموقع الالكتروني:
http://www.mohammedkhalifa.com

عندما يصرح الحكيم البعيد عن الحكمة!

عبد الرحمن مجيد الربيعي *

■ أفلح السواديّون ومرتزقة الخارج والمتآمرون على وحدة العراق في تمرير ما سموه قانون الاقاليم اشارة البدء العلنية لتقسيم العراق الموحد الواحد. واصبح الواحد منهم يتكلم عن (ارادة الشعب) التي اقرت هذا القانون ممثلة بالبرلمان الملفق الذي ما زال رئيس امريكا يدور ويدور ويعود اليه كبرهان على تحقيق الديمقراطية اياها التي من مظاهرها الفرز الطائفي بقطع الرؤوس وثقب الصدور والجماجم وتهجير البشر من بيوتهم ومدنهم وقراهم.

وآخر المتبجحين بديمقراطية الطوائف والاعراق هذه كبير زعماء الميليشيا الوافدة المسماة قوات بدر التي تشكلت اثناء الحرب بين العراق وايران هو عبد العزيز الحكيم ورئيس قائمة الائتلاف الموحد وما يسمى المجلس الاعلى للثورة الاسلامية الى آخر هذه المواقع والاوصاف. عبد العزيز الحكيم هذا من الممكن ان يتقبله البعض كرجل دين كان والده محسن الحكيم احد مراجع الشيعة في العراق وهو صاحب الفتوى الشهيرة التي كفرت الشيوعيين وقتها فساهمت في اقتتال العراقيين ولكن ليس على اساس طائفي فهذا الامر بعيد كل البعد عن التربية العراقية، ولكن على اساس سياسي تحول الى صراع دموي بين يسار ضم الشيوعيين ومؤيدي الزعيم عبد الكريم قاسم وكثير من الاكراد وبين قوميين ضم البعثيين والقوميين العرب وبقايا حزب الاستقلال.

وكانت النتيجة اسقاط نظام عبد الكريم قاسم ليبدأ مسلسل دموي ليست للطائفية فيه اية رائحة.

ورغم ان الحرب العراقية ـ الايرانية ساهم في اشعالها الطائفيون الذين امدتهم الثورة الايرانية بالحماس وامتثلوا لشعار تصدير الثورة الى الخارج الا ان انتماء القبائل العربية في الجنوب الى هويتها وقوميتها والوطنية كان اقوى من انتمائها الطائفي (رغم صعوبة الفرز في هذا المجال) ولولا هذا لما صمد الجيش العراقي ثماني سنوات في اكثر الحروب بشاعة بين دولتين جارتين تركهما العالم لتدمير احداهما الاخرى واكتفى بدور المتفرج كأنهما لم تحصد الالاف من البشر، والمهم ان مصانع الاسلحة تعمل وتكدس الارباح بالمليارات وبعد ان انتصر العراق قادوه الى مذبحة اخرى حوصر بعدها اكثر من عشر سنوات تمهيدا لاحتلاله والسيطرة على نفطه.

ومن جديد ظهر الذين باعوا انفسهم من قبل لايران مناصرين للاحتلال ومساهمين معه في وضع خططه وما ان تم ذلك حتى سارعوا ليسيطروا عن طريق الجامع والعمامة على الشارع ويصادروا ارادة البشر بالفتاوى واخرجوا السيستاني الذي كان موجودا وغير موجود في الآن نفسه في النجف وسيروا امورهم به ثم ها هم (يهملونه) من جديد ويعودون اليه بين الحين والاخر ليمهر لهم فتوى تتناسب مع ما يريدونه.

ولا ننسى انهم جعلوه واجهة للانتخابات التي جاءت بالوجوه اياها التي لم يعرفها احد وكلها مستوردة وعليها ختم بلد الصنع يلوح في جباهها الملطخة بالعار والعمالة والذل (ذكر لي صديق من مدينتي الناصرية ان ممثلي المدينة في برلمان الاحتلال غرباء عنها ولا احد يعرفهم).

عبد العزيز الحكيم الذي يعيش وهم تكوين اقليم آل الحكيم ليكون زعيمه وباعتباره رئيس الكتلة الاكبر في برلمان الاحتلال صرح هذا الاسبوع بأن الرافضين لقانون الاقاليم اما مجتهدون مخطئون او جهلة او اعداء للشعب العراقي.

هكذا يرى الحكيم الرافضين لإقليم طائفي يريد نزع الهوية الوطنية والقومية للشعب العراقي ويعتبرهم اخطأوا في الاجتهاد وهو وحده المصيب في هذا او انهم جهلة وهو وحده العارف الفاهم ويبدو انه تأثر بلقبه (الحكيم) فظن ان ما ينطق به هو الحكمة بعينها والمختلفون معه جهلة، وللمرء ان يستغرب من تبجح العملاء والاذناب والمباعين للخارج بمواقع سلطوية وهمية وهم منحشرون في جحورهم ولا يعرفون شيئا عن الذي يجري خارج جحورهم وما ينقله لهم اتباع ووشاة صغار من معلومات تجعل الوهم يكبر بدلا من ان يفتح عيونهم لما فعلوه وما لحق بالبلد.

اما الصنف الثالث الذي صنف فيه هذا اللاحكيم اعداء ومناوئي قانون اقليمه الذي يريد تحقيقه فهم (اعداء الشعب العراقي) ولا ان نسأله ان كان هو المحب للشعب العراقي ام هو الذي تآمر عليه وعاش ثماني سنوات بيد ايران وسرعان ما تحول الى ولاء مزدوج بين امريكا وايران.

ان الحكيم هو من اعداء الشعب العراقي ولا يمكن ان يكون محبا للعراق من تآمر عليه ووضع يده بيد المحتلين ونشر قوات بدر المجرمة لتقتل خيرة ابناء العراق وتنهب ثرواته بالقوة والسرقة ونهبا وفسادا وتشرد الآمنين من ابنائه.

اقاليم الطوائف والاعراق لن ينجح في عراق كان واحدا على امتداد التاريخ، والذي جرى ويجري فوق ارضه الخصبة (اعراس بنات آوى) تظل تعوي وتعوي ثم تذهب ويبقى العراق وشعبه وحضارته وانتماؤه.

* روائي من العراق يقيم في تونس

الأقصى مقابل المال

بروفيسور عبد الستار قاسم *

في حوار مع احداهن حول مسألة اعتراف حماس باسرائيل، سألتها عما يجب أن يكون موقف الفلسطينيين من مقايضة المسجد الأقصى بالمال، فأجابت ببيعه. تضع هذه الفتاة غطاء على رأسها، وتقيم الصلاة وتصوم رمضان، ولا مانع لديها أن تشارك في الرحلات الشعبية الجماعية الى الأقصى، لكنها تريد من حماس أن تعترف باسرائيل، ولا مانع لديها أن تتخلى عن الأقصى الذي ترتحل اليه مقابل المال. هذه حالة ليست فريدة الآن على الساحة الفلسطينية، وهي تشكل نموذجا لقطاع واسع من الجمهور الذي لا يرى منفذا أمامه نحو لقمة الخبز سوى المال الغربي والرضا الاسرائيلي.

بعض العرب والمسلمين يرون أنه من الضروري أن تعترف الحكومة الفلسطينية باسرائيل، ظانين أن الاعتراف عبارة عن كلمات تقال دون تبعات اضافية. هنا أوضح الأمور التالية:

أولا: يترتب على الاعتراف باسرائيل نزع سلاح حماس وتحويل الحركة الى حزب سياسي، والعمل على نزع سلاح كل فصائل المقاومة الفلسطينية، واقامة علاقات تطبيعية مع اسرائيل، والقبول بالشروط الأمريكية والاسرائيلية، والقيام بمهام أمنية بالنيابة عن اسرائيل وذلك دفاعا عن الأمن الاسرائيلي. هذه كلها أمور ترتبت على عرفات بعد التوقيع على اتفاق أوسلو، وقد أقيمت الأجهزة الأمنية الفلسطينية لملاحقة من يسمون بالارهابيين وللدفاع عن الأمن الاسرائيلي.

ثانيا: على ماذا سيحصل الفلسطينيون مقابل اعتراف الحكومة الحالية باسرائيل؟ الجواب واضح من خلال ما حصل عليه عرفات مقابل هذا الاعتراف. أدى الفلسطينيون سابقا أغلب المتطلبات الاسرائيلية بما فيها اعتقال فلسطينيين متهمين بالارهاب، والتنسيق الأمني مع اسرائيل بما في ذلك توفير المعلومات عن النشاطات الأمنية لفصائل المقاومة الفلسطينية مقابل رواتب لموظفين لا يقدم أغلبهم أي خدمة مفيدة للشعب الفلسطيني. مقابل ذلك أيضا، قضى عرفات سنوات محاصرا في مقاطعته ولم تشفع له مواقفه السابقة، ولم يحصل الفلسطينيون على شيء بالمقابل.

ثالثا: اذا كان على الحكومة الحالية أن تعترف باسرائيل مقابل المال، فماذا يجب أن يكون موقفها اذا طلبت اسرائيل وأمريكا منها التخلي عن القدس مقابل المال، أو التخلي عن حق اللاجئين مقابل المال؟ هل يتنازل شعب فلسطين عن كل حقوقه اذا كان ذلك سيوفر الرواتب لموظفين فلسطينيين؟ علينا أن نتذكر أن الذي يطلب من الفلسطينيين موقفا الآن مقابل الرواتب سيطلب مستقبلا مواقف أخرى مقابل الرواتب أيضا. ومن يرى عكس ذلك، لا يرى أبعد من رأس أنفه، أي أن الارادة السياسية الفلسطينية ستصبح رهن الرواتب.

رابعا: اذا طأطأت الحكومة الحالية رأسها الى الآن واعترفت باسرائيل، فبناء على أي مبدأ أو برنامج سينتخب الفلسطينيون في الانتخابات القادمة؟ طبعا سينتخب الفلسطينيون مستقبلا بناء على رغبة المول وليس بناء على قناعات وطنية أو اسلامية، ذلك لأن التجربة تكون قد أثبتت أنه لا فرق بين هذا الفصيل أو ذاك، وأن الفصائل جميعها تنبطح في النهاية أمام قوة المال. أي أن الارادة الانتخابية تصبح بلا معنى، ولا ضرورة عندها أصلا لاجراء انتخابات.

اذا اعترفت الحكومة الفلسطينية القائمة حاليا باسرائيل، فان أهل الغرب واسرائيل سيصبحون على يقين بأن الفلسطينيين يتنازلون أمام المال، وأن المواقف يمكن ابتزازها بسهولة في كل مرة تُغلق فيها حنفية المال.

خامسا: يؤدي الرضوخ للشروط الغربية الى مزيد من الانهيار في المعنويات الفلسطينية ذلك لأن الركوع أمام الآخرين أشد وطأة على النفس الانسانية من الجوع. الجوع مؤلم، وشح المال يشكل ضائقة صعبة جدا، لكن الانحناء أشد ايلاما لأنه عبارة عن تمزق ذاتي واستمراء للذل وقهر للنفس، وتغييب للعقل. ولهذا من المتوقع أن يؤدي الاعتراف الى المزيد من الخصومات الفلسطينية والتنافر والكراهية والأحقاد. يخطئ من يظن أن الانحناء أمام ارادة الغير يقود الى وحدة الأمة، بل العكس هو الصحيح، وأولئك الذين يدعون حماس الى الاعتراف باسرائيل لا يدرون الى أي هاوية يلقون بشعب فلسطين. وقد عبرّ عن هذا الجهل شاب فلسطيني خرج من المعتقل الاسرائيلي بقوله «لص يطعمني أفضل من صالح لا يطعمني». هذا تدهور أخلاقي مرعب لا يقبله الا جاهل أو متآمر. ولنا أن نتصور كيف يمكن أن يكون شعب فلسطين اذا استسلم للصوص ونحى الصالحين جانبا.

ما يجري الآن على الساحة الفلسطينية ليس وليد اللحظة، ورغبة قطاع واسع من الشعب الفلسطيني في التنازل لاسرائيل وأمريكا ليست طارئة. لقد بذلت جهود ضخمة من أجل ايصال الشعب الفلسطيني الى هذا الموصول الذي تقف فيه امرأة تدافع عن مقايضة الأقصى بالمال. تم تدريب هذا الشعب على مدى أربعين عاما على التسول، وتم نفي فكرة الاعتماد على الذات عبر هذه السنين، وتم تدمير قواعد البناء الاقتصادي والنسيجين الأخلاقي والاجتماعي، ولا غرابة أن تصل ببعضه الأمور الى حد خلع جلده تماما مقابل متاع دنيوي رخيص.

دعوت تلك الفتاة التي لا مانع لديها من بيع الأقصى الى أن تعمل نحو تشجيع الانتاج الفلسطيني والتخلي عن البضائع الاسرائيلية فقالت لي بأن نوعية المنتوج الاسرائيلي أفضل من نوعية المنتوج الفلسطيني والعربي، ودعوت ذلك الشاب الذي لا مانع لديه أن يأكل من كف لص الى أن يعمل، لكنه لم يبال. وهذا أدعو الحكومة الى تبني سياسة الاعتماد على الذات ما أمكن، وعلى الأصدقاء من العرب والمسلمين لسد الحاجة. لكنه لا يصح بالتقشف ... والخصوصية أساس السلوك القويم، وآمل ألا تجيبني بأن الحصار شديد، لم تتم حتى الآن دعوة الخبراء والمختصين لمناقشة سبل الاعتماد على الذات، ووسائل الخروج من الأزمة بقدرات ذاتية. لكن القيادات لم تدخر جهدا للمطالبة بالمنحة، حتى ان المشاريع الحقيقية للنجاة من الحصار لم يتم مناقشتها. ليس هكذا تقاد الشعوب.

* كاتب من فلسطين

هل تمتلك احزاب المعارضة اليمنية مشروعا تقدمه الى مؤتمر الدول المانحة؟

عبدالله مسعد الشعيبي*

■ ايام قليلة وينعقد مؤتمر الدول المانحة في مدينة لندن عاصمة بريطانيا بهدف تاهيل اليمن اقتصادياً لتتمكن من الانضمام لعضوية مجلس التعاون الخليجي...حكومة الحزب الحاكم وكونها المعنية بالامر لا بد ان لها مشروعها الخاص الذي ستتقدم به الى المؤتمر بهدف الفوز بدعم دول المؤتمر وغيرها من المؤسسات النقدية العالمية.

من خلال متابعتنا للاخبار والتحركات في العزيزة اليمن وجدنا ان المعارضة اليمنية اكتفت بتعليقات من بعض رموزها وصحافييها وكان الامر لا يعنيها لا من قريب ولا من بعيد بقدر ما يهم الحزب الحاكم وحكومته... وتلك اشكالية تتسم بالتعقيد لو فكرت المعارضة بإسقاط الامر على الحزب الحاكم... بل ويمكننا القول انها تتسم بالغباء السياسي والتخلف الحركي للمعارضة، ويعني هذا ان وجودها ونشاطها مجرد نكاية بالحزب الحاكم كما ان تحركاتها مجرد مكابرة ومعاندة لا اساس لها قد يدفعنا للقول الى انها لا تملك مشروعا متكاملا... حيا وفاعلا ومتجددا... ولا نعتقد ان دور المعارضة في اي بلد هو التفرج والتعليق الكلامي بردود افعال وقتية لا تغني ولا تسمن من جوع.

الاحزاب السياسية اليمنية زاخرة بالكوادر العلمية الماهرة والمجربة والكفوءة التي تمتلك القدرة على الابداع والتفاعل المتجدد مع كل القضايا المستجدة فلم لا تفعل بشكل جيد؟ واذا كانت الحكومة اليمنية تستعد لامتحان ذلك المؤتمر كما تسعى بكل امكانياتها للفوز برعاية ودعم المؤتمر وغيرهم فاني كنت اتمنى من احزاب المعارضة الاستعداد والخروج بمشروع خاص بها مقابل لمشروع الحزب الحاكم وتقديمه الى الرأي العام اليمني والحكومة ايضاً ثم لاعضاء المؤتمر... اي ان يكون لها مشروع علمي متكامل قابل للتنفيذ او التطبيق حتى لو لم يكونوا هم الحاكمين او مشاركين في الحكم... المهم ان تكون اهداف المشروع موجهة لخدمة الامة والوطن... ولو ان مشروعهم قابل للتطبيق من قبل الحكومة فهذا ليس عيباً بل مشرفاً لها وسيسجل لها ذلك في انصع صفحات التاريخ... فربما يكون مشروعهم مقبولاً من اعضاء المؤتمر ويطالبون الحكومة اليمنية بتطبيقه كونه الافضل...ربما ولم لا؟... يعني يجب الترفع عن الانانية والمصالح الحزبية الضيقة مقابل المصلحة العامة للامة والوطن... واما اذا لم يقبل الموضوع فان المسألة لا تعدو ان تكون واجبا وطنيا ومهمة من مهامها الاساسية... اننا لا نرى ضيراً لو كان هناك مشروع خاص بالمعارضة وتم قبوله من قبل المؤتمر وفرضوه على اليمن كخيار افضل وايسر... المهم من يقدم الاحسن وبما يخدم مصالح الامة والوطن... اما ان تكتفي المعارضة بردود فعل من خلال تصريحات بعض قياداتها او كتابها وتعتقد ان هذا هو اقصى ما تقدمه فهذا هو الجمود والفشل.. والا فما علينا الا قراءة الفاتحة والقول عليكم السلام وسلامتك يا وطن من كل شر.

ونعتقد ان تقدم المعارضة بمشروع خاص سيساعدها في الخروج من دائرة النقد فقط الى دائرة الفعل الجدي وقد يساعدها على اكتساب مصداقية اكثر من الرأي العام المحلي وكذلك الخارجي.. وينبغي على المعارضة ان لا تنظر للاوضاع من منظار ردود فعل الحزب الحاكم وحجمها وكميتها ان كانت تنشد التغيير واثبات وجودها الفاعل في اي تغيير قادم بدلاً من امتهان دور المتفرج السلبي.

واما اذا كانت المعارضة لا تقدر على التفاعل والتواصل مع قضايا الامة والوطن تحت تبرير ضعف الامكانيات فهذه مبررات ممجوجة ولا تنطلي على اي عاقل لان امكانية الاحزاب والبلدان هي بافرادها.. بقوته البشرية.. بكوادره.. واحزاب المعارضة زاخرة بتلك الامكانيات اليس كذلك؟.. فهل ننتظر تلك الاحزاب ومشروعها المضاد؟ اننا لمنتظرون وربنا يعين. وسيكون مفيدا لو تم التنافس على تقديم الافضل من المشاريع والدراسات العلمية الواقعية.

* كاتب وباحث من اليمن يقيم في بريطانيا